



بنك قناة السويس
SUEZ CANAL BANK

Head Office المركز الرئيسي

السيدة الأستاذة / هبة الله الصيرفي
مساعد رئيس البورصة
والمحترف على قطاع الإفصاح
البورصة المصرية

تحية طيبة وبعد

بالإشارة إلى اجتماعي الجمعية العامة غير العادية والجمعية العامة العادية لمساهمي مصرنا و التي تم انعقادهما يوم الخميس الموافق 4 إبريل 2019.

نشرف بأن نرفق لكم طيه ملخص قرار لاجتماع الجمعيتين المشار إليهما ويشمل القرارات الصادرة من الجمعية العامة غير العادية والجمعية العامة العادية طبقاً لجدول الأعمال المعروض على السادة / مساهمي مصرنا و التي تم إقراره و الموافقة عليه من المساهمين.

هذا وسوف يتم موافقكم بنسخه كامله من المحضررين بعد الانتهاء من إعدادهما واعتمادهما من الهيئة العامة للاستثمار.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

أبوطالب خليفة أبوطالب
مدير علاقات المستثمرين



تحريراً في 2019/4/7

٩ شارع عبد القادر حمزة - جاردن سيتي - القاهرة - ص.ب : ٧٦ - رقم بريدي : ١١٥١٦
٢٧٩٨٩٤٠٠ - ٢٧٩٨٩٦٠٠ - ٢٧٩٤٢٥٢٦ - فاكس : ٢٧٩٤٢٥٢٦ - موبايل : ٠١٠٠٦٠٨٨٢٠٨ - ٠١٠٠٦٠٨٨٢٠٢
7 , 9 Abdel kader Hamza st., - Garden City- Cairo - P.O.Box : 76 - Post Code : 11516
Tel. : 27989400 - 27989600 - 27942526 - Fax : 27942526 - Mobile : 01006088202 - 01006088208

بنك قناة السويس

ش.م.م

قرار

الجمعية العامة غير العادية لبنك قناة السويس

المنعقدة بتاريخ ٤ أبريل ٢٠١٩

قرار وحيد

الموافقة على تعديل المواد (٢) ، (٦) ، (٢٠) ، (٢١) ، (٢٥) ، (٣٣) ، (٣٩) ، (٤٠) ،
(٤١) ، (٤٢) ، (٤٣) ، (٤٤) من النظام الأساسي للبنك على النحو (المرافق) ، مع تفويض السيد رئيس
مجلس الإدارة والعضو المنتدب في اتخاذ الإجراءات الالزمة لتنفيذ هذا القرار .،،.

أمين سر الجمعية



بيان التعديلات الصادر بها قرار الجمعية العامة غير العادلة

(نصوص المواد قبل التعديل وبعده)

نص المادة (٢) قبل التعديل

إسم هذه الشركة هو "بنك قناة السويس" .

نص المادة (٢) بعد التعديل

إسم هذه الشركة هو "بنك قناة السويس" شركة مساهمة مصرية ، ويعبر عنها في هذا النظام بكلمة "البنك" .

نص المادة (٦) قبل التعديل

حدّد رأس المال المرخص به بمبلغ إثنين مليار جنيه مصرى ، وحدّد رأس المال الشركة المصدر بمبلغ إثنين مليار جنيه مصرى، موزع على عدد مائتي مليون سهم نقدى ، بقيمة إسمية تبلغ عشرة جنيهات للسهم ، تُسدد بالجنيه المصرى أو ما يعادله بالدولار الأمريكى بأعلى سعر معلن وقت السداد .

نص المادة (٦) بعد التعديل

حدّد رأس المال المرخص به بمبلغ خمسة مليار جنيه مصرى ، وحدّد رأس المال البنك المصدر بمبلغ إثنين مليار جنيه مصرى، موزع على عدد مائتي مليون سهم نقدى ، بقيمة إسمية تبلغ عشرة جنيهات للسهم ، تُسدد بالجنيه المصرى أو ما يعادله بالدولار الأمريكى بأعلى سعر معلن وقت السداد .



مارتن

نص المادة (٢٠) قبل التعديل

يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مُؤلف من تسعه أعضاء على الأقل وخمسة عشر عضواً على الأكثر ، تُعينهم الجمعية العمومية.

ويُراعى في تعين أعضاء المجلس أن يُمثل مالكو الأسهم بعدد من الأعضاء يتتناسب مع نسبة نصيبيهم في رأس مال الشركة، وبحيث يُمثل كل مساهم يملك عشرة في المائة على الأقل من رأس المال بعضو في مجلس الإدارة .

نص المادة (٢٠) بعد التعديل

يتولى إدارة البنك مجلس إدارة مُؤلف من تسعه أعضاء على الأقل وخمسة عشر عضواً على الأكثر ، تنتخبهم الجمعية العامة وفقاً للقانون .

وعلى البنك إستخدام أسلوب التصويت التراكمي في إنتخاب أعضاء مجلس الإدارة وذلك بمنح كل مساهم عدداً من الأصوات مساوياً لعدد الأسهم التي يملكتها ويجوز للمساهم منح الأصوات التي يملكتها المرشح واحد أو أكثر مع مراعاة التمثيل النسبي لرأس المال بمجلس الإدارة بحيث يكون الحد الأدنى لتمثيل رأس المال بمجلس الإدارة بما لا يجاوز مقداراً بالمجلس لكل (%) ١٠ من أسهم البنك .



A handwritten signature in black ink, appearing to read "ماري سارب".

نص المادة (٢١) قبل التعديل

يُعيّن أعضاء مجلس الإدارة مدة ثلاثة سنوات .
وفي نهاية هذه المدة يُعاد تشكيل المجلس ، وتحوز إعادة تعيين الأعضاء الذين انتهت مدة تهم .
ولا تُخلل أحكام هذه المادة بحق الشخص الإعتباري العضو في مجلس الإدارة في إستبدال من يمثله في المجلس بعض النظر عن المدة السابقة ، على أن تُخاطب الجمعية العامة بهذا الإستبدال في أول اجتماع تال لها .
ويتحدد ممثلو الشخص الإعتباري في مجلس الإدارة بما يعكس نسب المساهمة ، وفي هذه الحالة تتعدد أصوات الشخص الإعتباري بعده مُمثليه في مجلس الإدارة .
ويجوز بقرار من مجلس الإدارة ضم عضوين على الأكثر من لا يتوافر لديهم نصاب ملكية الأسهم من ذوى الخبرة ،
على أن يتم اعتماد هذا التعيين من الجمعية العامة في أول اجتماع تال لها .

نص المادة (٢١) بعد التعديل

يُعيّن أعضاء مجلس الإدارة مدة ثلاثة سنوات .
وفي نهاية هذه المدة يُعاد انتخاب المجلس ، وتحوز إعادة تعيين الأعضاء الذين انتهت مدة تهم ، بما يتفق مع تعليمات الحكومة الصادرة من البنك المركزي المصري .
ولا تُخلل أحكام هذه المادة بحق الشخص الإعتباري العضو في مجلس الإدارة في إستبدال من يمثله في المجلس ويكمل المثل الجديد مدة سلفه ، على أن تُخاطب الجمعية العامة بهذا الإستبدال في أول اجتماع تال لها ، مع الإلتزام بالضوابط التي يقرها البنك المركزي في هذا الشأن .
ويتحدد ممثلو الشخص الإعتباري في مجلس الإدارة بما يعكس نسب المساهمة ، وفي هذا الحالة تتعدد أصوات الشخص الإعتباري بعده مُمثليه في مجلس الإدارة .
ويجوز بقرار من مجلس الإدارة ضم أعضاء من ذوى الخبرة توافق عليهم الجمعية العامة في أول اجتماع تال لها .



كارم

نص المادة (٢٥) قبل التعديل

ينعقد مجلس الإدارة — بدعوة من رئيس مجلس الإدارة — كلما دعت مصلحة البنك إلى إعقاده ، أو بناءً على طلب ثلث أعضائه .

ويجب أن يجتمع مجلس الإدارة أربع مرات على الأقل خلال السنة المالية الواحدة ، ولا يجوز أن تنتهي أربعة أشهر كاملة دون إعقاد .

ويكون إعقاد مجلس الإدارة في مركز البنك بمدينة الإسماعيلية ، أو بمدينة القاهرة ، بحسب الأحوال .

ويجوز أن ينعقد المجلس في أي مدينة أخرى داخل أو خارج جمهورية مصر العربية ، إذا توافرت لدى مجلس الإدارة ظروف خاصة تتطلب هذا الاستثناء، وبشرط أن يكون جميع الأعضاء حاضرين أو ممثلين في الاجتماع ، وعلى أن يكون إعقاد المجلس خارج جمهورية مصر العربية لمرة واحدة خلال السنة المالية الواحدة .

نص المادة (٢٥) بعد التعديل

ينعقد مجلس الإدارة — بدعوة من رئيس مجلس الإدارة — كلما دعت مصلحة البنك إلى إعقاده ، أو بناءً على طلب ثلث أعضائه .

ويجب أن يجتمع مجلس الإدارة **بصفة دورية عدداً من المرات لا يقل عن العدد الذي يقرره البنك المركزي المصري.**
ويكون إعقاد مجلس الإدارة في مركز البنك بمدينة الإسماعيلية ، أو بمدينة القاهرة ، **كما يجوز انعقاد مجلس الإدارة بواسطة تقنيات الاتصال الحديثة (الفيديو تيليكونفرنس)** وكذلك إتخاذ قرارات بالتمرير في حالة الضرورة بشرط موافقة جميع الأعضاء عليها ، على أن يعتمد القرار لاحقاً في أول اجتماع مجلس الإدارة .

ويجب مراعاة الإجراءات الواردة في الكتاب الدوري رقم ٤ لسنة ٢٠١٨ الصادر من الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة ، والذى نظم الإجراءات الواجب إتباعها عن استخدام وسائل الاتصال الحديثة .
كما يجب مراعاة الإلتزام بتعليمات الحكومة الصادرة من البنك المركزي في هذا الشأن .

ويجوز أن ينعقد المجلس في أي مدينة أخرى داخل أو خارج جمهورية مصر العربية ، إذا توافرت لدى مجلس الإدارة ظروف خاصة تتطلب هذا الاستثناء، وبشرط أن يكون جميع الأعضاء حاضرين أو ممثلين في الاجتماع ، وعلى أن يكون إعقاد المجلس خارج جمهورية مصر العربية لمرة واحدة خلال السنة المالية الواحدة .



سارة

نص المادة (٣٣) قبل التعديل

يُشكّل مجلس إدارة الشركة "لجنة إدارية معاونة" من العاملين والعمال ، ويتّضّل فيها المصريون والأجانب ، وذلك متى
بلغ عدد العاملين والعمال ألفي عامل .

نص المادة (٣٣) بعد التعديل

يُشكّل مجلس إدارة **البنك** "لجنة إدارية معاونة" من العاملين والعمال ، ويتّضّل فيها المصريون والأجانب .



مارتن

نص المادة (٣٩) قبل التعديل

لكل مُساهم الحق في حضور الجمعية العامة للمساهمين ، بطريقة الأصالة أو الإنابة . ولا يجوز للمساهم أن يُمثل في اجتماع الجمعية العامة للبنك عن طريق الوكالة عدداً من الأصوات يجاوز ٦١٪ من مجموع الأسهم الإسمية التي يتكون منها رأس المال البنك، وبما لا يجاوز ٦٢٪ من الأسهم الممثلة في الاجتماع .
ولا يجوز للمساهم من غير أعضاء مجلس الإدارة أن يُنوب عنه أحد أعضاء مجلس الإدارة في حضور الجمعية العامة ، ويشترط لصحة الإنابة أن تكون ثابتة في توقييل كتابي، وأن يكون الوكيل مُساهماً .

ويجب أن يكون مجلس الإدارة مُثلاً في اجتماع الجمعية العامة بما لا يقل عن العدد الواجب توافره لصحة إنعقاد جلساته وذلك في غير الأحوال التي ينقص فيها عدد أعضاء مجلس الإدارة عن ذلك، ولا يجوز تخلف أعضاء مجلس الإدارة عن حضور الاجتماع بغير عذر مقبول .

وفي جميع الأحوال ، لا يطليل الاجتماع إذا حضره ثلاثة من أعضاء مجلس الإدارة على الأقل ، يكون من بينهم رئيس مجلس الإدارة أو نائبه أو أحد الأعضاء المنتدبين للإدارة، وذلك إذا توافر للإجتماع الشروط الأخرى التي يتطلبها القانون ولائحته التنفيذية .

نص المادة (٣٩) بعد التعديل

لكل مُساهم الحق في حضور الجمعية العامة للمساهمين ، بطريقة الأصالة أو الإنابة ، ولا يجوز للمساهم أن يُمثل في اجتماع الجمعية العامة للبنك عن طريق الوكالة عدداً من الأصوات يجاوز ٦١٪ من مجموع الأسهم الإسمية التي يتكون منها رأس المال البنك ، وبما لا يجاوز ٦٢٪ من الأسهم الممثلة في الاجتماع .
ولا يجوز للمساهم من غير أعضاء مجلس الإدارة أن يُنوب عنه أحد أعضاء مجلس الإدارة في حضور الجمعية العامة ، ويشترط لصحة الإنابة أن تكون ثابتة **بوجب توقييل أو تفويض كتابي** .

يعتبر حضور مثل الشخص الإعتباري حضوراً بالأصلية .

ولا يجوز أن ينوب **مثل الشخص الإعتباري** بمجلس الإدارة عن ذلك الشخص في حضور الجمعية العامة .
ويجب أن يكون مجلس الإدارة مُثلاً في إجتماع الجمعية العامة بما لا يقل عن العدد الواجب توافره لصحة إنعقاد جلساته وذلك في غير الأحوال التي ينقص فيها عدد أعضاء مجلس الإدارة عن ذلك ، ولا يجوز تخلف أعضاء مجلس الإدارة عن حضور الإجتماع بغير عذر مقبول .

وفي جميع الأحوال ، لا يطليل الإجتماع إذا حضره ثلاثة من أعضاء مجلس الإدارة على الأقل ، يكون من بينهم رئيس مجلس الإدارة أو نائبه أو أحد الأعضاء المنتدبين للإدارة، وذلك إذا توافر للإجتماع الشروط الأخرى التي يتطلبها القانون ولائحته التنفيذية .

مارتن



نص المادة (٤٠) قبل التعديل

يجب على المساهمين الذين يرغبون في حضور الجمعية العامة أن يُدعوا في مركز البنك أو أحد فروعه ، صُكُوك الأَسْهَم التي يجوزها، أو كشف حساب هذه الأَسْهَم صادر من أحد أمناء الحفظ المعتمدين مُرْفَقاً به شهادة بتحميم رصيد الأَسْهَم الموضح بكشف الحساب لحين إنفلاط الجمعية – وذلك قبل موعد إنعقاد الجمعية العامة بثلاثة أيام كاملة على الأقل .

ولا يجوز قيد أي نقل ملكية الأَسْهَم ، من تاريخ توجيه الدعوة للإجتماع إلى إنفلاط الجمعية العامة .

نص المادة (٤٠) بعد التعديل

يجب على المساهمين الذين يرغبون في حضور الجمعية العامة أن يُدعوا في مركز البنك أو أحد فروعه كشف حساب معتمد للأَسْهَم صادر من إحدى شركات سجلات الأوراق المالية أو أحد أمناء الحفظ المعتمدين مُرْفَقاً به شهادة بتحميم رصيد الأَسْهَم الموضح بكشف الحساب لحين إنفلاط الجمعية – وذلك قبل موعد إنعقاد الجمعية العامة بثلاثة أيام عمل على الأقل .

ولا يجوز قيد أي نقل ملكية الأَسْهَم ، من تاريخ نشر توجيه الدعوة للإجتماع إلى حين إنفلاط الجمعية العامة .

نص المادة (٤١) قبل التعديل

يرأس الجمعية العمومية رئيس مجلس الإدارة ، وعند غيابه يُؤْتَى أَعْصُمُهَا مُؤْقِتاً .
ويُعَيَّن الرئيس سكرتيراً ومراجعاً لِنَفْرِ الْأَصْوَاتِ ، على أن تُقْرَأُ الجمعية العمومية تعييـنـهـم .

نص المادة (٤١) بعد التعديل

يرأس الجمعية العامة رئيس مجلس الإدارة ، وعند غيابه يُؤْتَى نائـبـ رـئـيـسـ مـجـلسـ الإـداـرـةـ .
ويُعـيـنـ الرـئـيـسـ أـمـيـنـ سـرـ الـجـمـعـيـةـ وـجـامـعـيـ الأـصـوـاتـ ، على أن تُقـرـأـ الـجـمـعـيـةـ الـعـامـةـ تعـيـنـهـمـ .



سارة

نص المادة (٤٢) قبل التعديل

تُعقد الجمعية العامة العادية كل سنة خلال الثلاثة أشهر التالية لنهاية السنة المالية للبنك ، في المكان واليوم وال الساعة المعينة في إعلان الدعوة للإجتماع .

وَتُوجه الدعوة للإجتماع ، مُشتملة على جدول الأعمال ، إلى جميع المساهمين بخطابات مُسجلة مصحوبة بعلم الوصول ، أو بنشرها في صحيفتين يوميتين على النحو المبين في القانون .

ويكون الإجتماع ، على الأخص ، لسماع تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك ومركزه المالي ، وكذا تقرير مُراقبِي الحسابات ، والتصديق على ميزانية السنة المالية ، وعلى القوائم المالية الأخرى للبنك ، وتحديد حصص الأرباح التي تُوزع على المساهمين والعاملين ، وتعيين مُراقبِي الحسابات وتحديد أتعابهما ، وتعيين أعضاء مجلس الإدارة إذا إقتضى الحال ذلك .

نص المادة (٤٢) بعد التعديل

تُعقد الجمعية العامة العادية كل سنة خلال الثلاثة أشهر التالية لنهاية السنة المالية للبنك ، في المكان واليوم وال الساعة المعينة في إعلان الدعوة للإجتماع .

وَتُوجه الدعوة للإجتماع ، مُشتملة على جدول الأعمال ، إلى جميع المساهمين على النحو المبين في القانون . ويكون الإجتماع على الأخص ، لسماع تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك ومركزه المالي ، وكذا تقرير مُراقبِي الحسابات ، والتصديق على ميزانية السنة المالية ، وعلى القوائم المالية الأخرى للبنك ، وتحديد حصص الأرباح التي تُوزع على المساهمين والعاملين ، وتعيين مُراقبِي الحسابات وتحديد أتعابهما ، **وانتخاب** أعضاء مجلس الإدارة إذا إقتضى الحال ذلك .



كارم

نص المادة (٤٣) قبل التعديل

مجلس الإدارة دعوة الجمعية العامة للاعتماد كلما رأى ضرورة لذلك .

ويتعين على مجلس الإدارة أن يدعو الجمعية العامة للانعقاد كلما طلب إليه ذلك ، لغرض معين ، مُراقباً الحسابات أو عدد من المساهمين يمثل ٥٥٪ من رأس المال على الأقل (بالنسبة للجمعية العامة العادية) و ١٠٪ من رأس المال على الأقل (بالنسبة للجمعية العامة غير العادية) .

وفي هذه الحالة الأخيرة يجب على هؤلاء المساهمين أن يثبتوا - قبل توجيه أي دعوة - أنهم أودعوا في مركز البنك ،
صكوك الأسهم التي يحوزونها ، أو كشف حساب هذه الأسهم صادر من أحد أمناء الحفظ المعتمدين مرفقاً به شهادة
بتجميد رصيد الأسهم الموضح بكشف الحساب لحين إنقضاض الجمعية .

والبنك المركزي المصري ، في نفس الوقت الذى يتم فيه نشر الدعوة أو إرسالها للمساهمين .

نص المادة (٤٣) بعد التعديل

مجلس الادارة دعوة الجمعية العامة للانعقاد كلما أئ ضرورة لذلك .

ويتعين على مجلس الإدارة أن يدعو الجمعية العامة للانعقاد كلما طلب إليه ذلك ، لغرض معين ، مراقبا الحسابات أو عدد من المساهمين يمثل ٥٥ % من رأس المال على الأقل (بالنسبة للجمعية العامة العادية) و ١٠ % من رأس المال على الأقل ، (بالنسبة للجمعية العامة غير العادية) .

وفي هذه الحالة الأخيرة يجب على هؤلاء المساهمين أن يتبتووا - قبل توجيهه أي دعوة - أنهم أودعوا في مركز البنك كشف حساب للأسماء صادر من أحد أمناء الحفظ المعتمدين مرفقاً به شهادة بتحميم رصيد الأسهم الموضح بكشف الحساب لحين انقضاض الجمعية .

وتنشر صورة من أوراق الدعوة للإجتماع إلى كل من الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة **وهيئه العامة للرقابة المالية**
والبنك المركزي المصري ، في نفس الوقت الذي يتم فيه نشر الدعوة و إرسالها للمساهمين .



[Handwritten signature]

نص المادة (٤٤) قبل التعديل

لراغبي الحسابات في الأحوال المنصوص عليها في المادة (٦٢) من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ، أن يدعوا الجمعية العامة للانعقاد.

وعلى المراقبين ، في هذه الحالة ، أن يضعوا جدول الأعمال ويتوليان نشره أو إرساله للمساهمين بنفسهما .
وتحصل صورة من أوراق الدعوة للجتماع إلى كل من الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة والمجتمعية لسوق المال
والبنك المركزي المصري ، في نفس الوقت الذي يتم فيه نشر الدعوة أو إرسالها للمساهمين .

نص المادة (٤٤) بعد التعديل

لراغبي الحسابات في الأحوال المنصوص عليها في المادة (٦٢) من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ، أن يدعوا الجمعية العامة للانعقاد.

وعلى المراقبين ، في هذه الحالة ، أن يضعوا جدول الأعمال ويتوليان نشره أو إرساله للمساهمين بنفسهما .
وتحصل صورة من أوراق الدعوة للجتماع إلى كل من الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة والمجتمعية لبرقابة المالية
والبنك المركزي المصري ، في نفس الوقت الذي يتم فيه نشر الدعوة و إرسالها للمساهمين .



سارة

قرارات

الجمعية العامة العادلة لبنك قناة السويس

المنعقدة بتاريخ ٤ أبريل ٢٠١٩

قرار رقم (١)

التصديق على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك ومركزه المالي عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ المرفق به تقرير الحكومة السنوي لعام ٢٠١٨ ، على النحو المعروض على الجمعية .

قرار رقم (٢)

التصديق على ميزانية البنك وقائمة الدخل والقواعد المالية الأخرى عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ على النحو المعروض على الجمعية .

قرار رقم (٣)

إبراء ذمة كل من السادة : رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب (و) نائبه والعضو المنتدب (و) أعضاء مجلس الإدارة وإخلاء مسؤوليتهم عن أعمال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ .

قرار رقم (٤)

الإحاطة علماً و اعتماد التغيير الطارئ على تشكيل مجلس الإدارة ، منذ اجتماع الجمعية العامة العادلة للبنك المنعقدة بتاريخ ٤ أبريل ٢٠١٨ :

☒ تعيين السيد الأستاذ/ حسين حمود حسین جودت الحريتلى ، عضواً بمجلس إدارة بنك قناة السويس - ممثلاً للمصرف العربي الدولي (بدلاً من السيد الأستاذ/ عمر حنفي محمود الدرني) ، وذلك بعد صدور موافقة البنك المركزي المصري .

قرار رقم (٥)

تحديد ما يتقاده عضو مجلس الإدارة ، لتغطية الأعباء المرتبة على عضويته ، خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ ، على النحو التالي :

(١) بدل حضور جلسات ، بواقع خمسة آلاف جم عن كل جلسة .

(٢) مصروفات إنتقال في السنة ، بواقع أربعين ألف جم صافية بعد استقطاع الضرائب المستحقة .

قرار رقم (٦)

التريحص بمجلس الإدارة بالتبرع ، خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ ، في حدود مبلغ خمسة مليون جم ، ووفقاً لأحكام القوانين السارية .

مارى سارة



قرار رقم (٧)

تجديد تعين السيدين : الأستاذ/أشرف محمد محمد إسماعيل (مكتب إرنست و يونج) - المتضامنون للمحاسبة والمراجعة (و) الأستاذ/مهند طه خالد (مكتب BDO خالد وشركاه) - محاسبون قانونيون ، مراقبين لحسابات البنك للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ ، وتحديد أتعابهما عن تلك السنة (شاملة أتعاب مراجعة القوائم المالية ربع السنوية) بمبلغ خمسمائة وخمسة وسبعين ألف جم (لكل منهما) .

قرار رقم (٨)

الإحاطة علمًاً بالاتفاقيات الموقعة مع الشخصيات الاعتبارية الممثلة في عضوية مجلس الإدارة بشأن ربط
ودائع مساندة لدى البنك منذ تاريخ ٣١ يناير ٢٠١٩ :

(١) تم توقيع عقد ربط ودية مساندة بين إدارة البنك وصندوق التأمين الخاص بالعاملين بشركة "المقاولون العرب" بتاريخ ٣ فبراير ٢٠١٩ بمبلغ ٣٠٠ مليون جم لمدة ثلاثة وستين شهراً بسعر عائد سنوي ثابت قدره ٥١% يدفع كل ٣ شهور ، والذي سبق موافقة الجمعية العامة العادية على مشروعه بجلستها المنعقدة بتاريخ ٣١ يناير ٢٠١٩ .

(٢) تم توقيع عقد ربط وديعة مساندة بمبلغ ٢٥ مليون جم مع نفس الجهة بتاريخ ٥ فبراير ٢٠١٩ وبنفس شروط العقد السابق موافقة الجمعية العامة العادية عليه ، وذلك بناءً على الترخيص الصادر من الجمعية العامة العادية لإدارة البنك بذات الجلسة السابقة .

وقد صدرت القرارات (المتقدمة) بمراجعة حكم المادة (٧٤) من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وال المادة (٢٣١) من لائحته التنفيذية (قىما يتعلّق بالقرارين ٣ ، ٥) .

أمس، س الجمعة

